مجلة دراسات المجلد 11 العدد 02 نوفمبر 2022

المنهج العلمي في التعامل مع المصادرعند فخر الدين الرازي (ت606هـ) في كتابه (التفسير الكبير)

The scientific method in dealing with sources according to Fakhr al-Din al-Razi (d. 606 AH) In his book (The Great Interpretation)

د/ حسين بركات

جامعة محمد بوضياف ـ المسيلة

hocine.barkat@univ-msila.dz

د/ حسين بركات

تاريخ الاستلام: 2022/01/21 تاريخ القبول: 2022/06/09. النشر:2022/11/16

ملخص

اعتمد الفخر الرازي على مصادر كثيرة وهو يتصدى لتفسير القرآن الكريم وقد حشد في تفسيره مختلف الأقوال والآراء النحوية والصرفية والبلاغية وغيرها، وكل ما يمكن أن يعينه على تفسير آية والوصول إلى معناها، ولم يكن الرازي مجرد ناقل من تلك المصادر لمختلف الأقوال والآراء بل محللا ومعالجا لها وفي أحيان أخرى مؤسسا لبعض المفاهيم والنظريات فيما يتعلق ببعض الظواهر النحوية أو اللسانية أو الصوتية أو ما يختص بالقراءات.

وكان لابد أن يتخلل ذلك مقارنات بين آرائهم ومذاهبهم ومناقشتها، ثم ترجيح رأي على آخر، أو بطلانه، أو اختيار رأيه. وكل ذلك بالحجج والأدلة. وذلك من خلال آليات استخدمها الرازي وفق منهج علمي تتلخص في المحاور التالية: التوثيق . التوسع في المناقشة . التنصيص على القول الراجح.

الكلمات المفاتيح: المنهج العلمي ـ المصادر ـ الفخر الرازي ـ تفسير القرآن.

Abstract

Al-Fakhr Al-Razi relied on many sources while addressing the interpretation of the Noble Qur'an, and he mobilized in his interpretation various grammatical, morphological, rhetorical and other sayings and opinions, and everything that could help him to interpret a verse and reach its meaning. At other times, it establishes some concepts and theories regarding some grammatical, linguistic, or phonetic phenomena, or what is related to readings.

. This had to include comparisons between their opinions and doctrines and discussion of them, then preferring one opinion over another, or invalidating it, or choosing his opinion. And all this with arguments and evidence. And that is through the mechanisms used by Al-Razi according to a scientific method that is summarized in the following axes: Documentation - Expansion of the discussion - Quoting the most correct statement.

Keywords: Scientific Method – Sources – Al-Fakhr Al-Razi – Interpretation of the Qur'an.

*المؤلف المرسل حسين بركات

مقدمة.

جمع الفخر الرازي في تفسيره مختلف الأقوال والآراء النحوية والصرفية والبلاغية والمتعلقة بالقراءات القرآنية، وكل ما يمكن أن يعينه على تفسير آية والوصول إلى معناها، وكان لابد أن يتخلل ذلك مقارنات بين آرائهم ومذاهبهم ومناقشتها، ثم ترجيح رأي على آخر، أو بطلانه، أو اختيار رأيه. وكل ذلك بالحجج والأدلة وفق منهج علمي، وفوق كل ذلك مبتكرات ذهب إليها نتجت عن حافظة مستوعبة، وصحة ذهن، سواء ما تعلق منها بمنهجه في تفسير الآيات ومعالجة المسائل وكيفية تفريعها، أو ما تعلق ببعض الآراء النحوية أو اللغوية، أو ما يختص بإعجاز القرآن.

ومثلما أن المفسرين أسسوا ترجيحاتهم على قواعد وهي "ضوابط وأمور أغلبية بتوصل بها إلى معرفة الراجح من الأقوال المختلفة في تفسير كتاب الله تعالى، فإن الفخر الرازي بنى ترجيحاته أيضا على معظم تلك القواعد، ومنها: الترجيح بالسياق، والترجيح بالقراءات القرآنية، والترجيح بلغة العرب، والترجيح بالإعراب، والترجيح بالآثار...

فهو في أكثر معالجاته لآي الذكر الحكيم يرجح قولا أو رأيا لعالم على آخر، وغالبا ما يكون له رأي آخر ثالث أو خامس، ولذلك تنوعت صيغ التنصيص على الترجيح عنده وهذه بعض الصيغ التي وقفت عليها، نذكر منها: (وعندي ... / والأصح ... / أقرب إلى التحقيق .../ والقول ... هو .../ والمعتمد عندي .../ والوجه ... أولى/ بل الصواب.../ أليق .../ أحسن .../ ...أقرب / ...هو المختار/ ...ليس بشيء / وعندي فيه رأي.../ وأقول فيه احتمال آخر...) .

وسوف أقتصر في هذه الورقة البحثية على ذكر ما تيسر لي من هذه القواعد والآليات التي اعتمدها الفخر الرازي في كتابه (التفسير الكبير) أو ما يعرف أيضا بـ (مفاتيح الغيب).فما هي هذه القواعد ؟ وإلى

أي مدى استطاع توظيفها في المناقشة والتحليل والترجيح بين رأيين أو أكثر لمسألة من المسائل النحوية أو اللغوية، وبالتالي الوصول إلى المعنى الصحيح ؟ وقد فرضت طبيعة الموضوع ومعالجة عناصره المنهج الوصفي.

التحليـــــل.

منهجه العلمي في التعامل مع المصادر .

يعتبر (التفسير الكبير) موسوعة جامعة لعلوم مختلفة حتى ذكره ابن تيمية بأن فيه كل شيء إلا التفسير فرد عليه تاج الدين السبكي بقوله:" إنّما فيه مع التَّفسير كل شيء " (الصفدي: 1956م ، ج4 ، ص 179) ، وقال عنه الصفدي:" اجتمع للإمام الرازي خمسة أشياء: سعة العبارة في القدرة على الكلام، وصحة الذهن، والاطلاع الذي ما عليه مزيد، والحافظة المستوعبة، والذاكرة التي تعينه على ما يريد من تقرير الأدلة والبراهين..." (الصفدي: 1956م ، ج4 ، ص 176).

من خلال هذا الوصف يتبين أن الرازي حشد في تفسيره مختلف الأقوال والآراء النحوية والصرفية والبلاغية والصوتية، وكل ما يمكن أن يعينه على تفسير آية والوصول إلى معناها، وكان لابد أن يتخلل ذلك مقارنات بين آرائهم ومذاهبهم ومناقشتها، ثم ترجيح رأي على آخر، أو بطلانه، أو اختيار رأيه. وكل ذلك بالحجج والأدلة وفق منهج علمي، وفوق كل ذلك مبتكرات ذهب إليها نتجت عن حافظة مستوعبة، وصحة ذهن، سواء ما تعلق منها بمنهجه في تفسير الآيات ومعالجة المسائل وكيفية تفريعها، أو ما تعلق ببعض الآراء النحوية أو اللغوية، أو ما بخص إعجاز القرآن، قال الرازي:" ... والقرآن كله كالكلمة الواحدة " (الفخر الرازي: 2004م، ، ج 2 ، ص159) أو ما يتعلق بالقراءات.

ولذلك سيتم بيان طريقته ومنهجه العلمي في التعامل مع المصادر في هذا المقال وتفصيل دقائق الآليات التي استخدمها، وتتلخص في المحاور التالية تتفرع بدورها إلى عناصر فرعية:

أ . التوثيق .

ب . التوسع في المناقشة.

ج . التنصيص على القول الراجح.

أ . التوثيق.

التوثيق هو الزيادة في الوسائل لتأكيد وجود المعلومة في مصدرها.

اهتم الفخر الرزاي بالتوثيق اهتماما كبيرا حيث اتصف بالأمانة وتتمثل في إرجاع القول إلى صاحبه والمعلومة إلى مصدرها، فلا تكاد تخلو صفحة من ذكر مصدر المعلومة، كأمهات التفسير وكتب اللغة وعلومها من بلاغة ونحو وصرف وغير ذلك،.ومن أهم طرائق النسب إلى مصادره ومستويات ذلك نذكر ما يلي:

1 . النسب إلى القائل دون ذكر كتابه .

وهو كثير في التفسير سواء تعلق الأمر بمسائل علوم اللغة أو بالقراءات، أو بنقل معاني الآيات كما بينها المفسرون. ونجتزئ أمثلة تفي بالغرض ومنها:

أنه في قوله تعالى:{ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلاَّ تُقَاتِلُواْ قَالُواْ وَمَا لَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللّهِ }[البقرة :من الآية 246].

نقل في آية واحدة عن كثير من العلماء دون ذكر مؤلفاتهم: "وهو قول المبرد أن (مَا) في هذه الآية جحد لا استفهام. كأنه قال: ما لنا نترك القتال".

"قال الأخفش: (أن) ههنا زائدة، والمعنى: ما لنا لا نقاتل. وهذا ضعيف؛ لأن القول بثبوت الزيادة في كلام الله خلاف الأصل" . ثم قال: "قال الفراء: الكلام ههنا محمول على المعنى، لأن قولك مالك لا تقاتل معناه: ما يمنعك أن تقاتل، فلما ذهب إلى معنى المنع حسن إدخال أن فيه" . ثم قال:

"قال الكسائي: معنى (وَمَا لَنَا أَن لا نُّقَاتِلْ)؛ أي شيء لنا في ترك القتال، ثم سقطت كلمة (فِي). ورجح أبو علي الفارسي قول الكسائي على قول الفراء. قال: وذلك لأن على قول الفراء لا بد من إضمار حرف الجر والتقدير: ما يمنعنا من أن نقاتل. إذا كان لا بد من إضمار حرف الجر على القولين ثم على قول الكسائي يبقى اللفظ مع هذا الإضمار على ظاهره وعلى قول الفراء لا يبقى فكان قول الكسائي لا محالة أولى وأقوى" (الفخر الرازي: 2004م، ، ج 6 ، ص 154 ، 155).

ومثال آخر ما جاء في قوله تعالى: { وَآتُواْ النَّسَاء صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْساً فَكُلُوهُ هَنِيئاً مَّرِيئاً }[النساء: 4] ، إذ نقل عن طائفة من العلماء لكن دون ذكر مؤلفاتهم. يقول الفخر الرازي:"في الآية مسائل: المسألة الأولى: قوله: { وَآتُواْ النَّسَاء } خطاب لمن؟ فيه قولان:

أحدهما: إن هذا خطاب لأولياء النساء. وذلك لأن العرب كانت في الجاهلية لا تعطي النساء من مهورهن شيئا ولذلك كانوا يقولون لمن ولدت له بنت: هنيئا لك النافجة. ومعناه: أنك تأخذ مهرها إبلاً فتضمها إلى إبلك فتنفج مالك أي تعظمه" (الفخر الرازي: 2004م، ، ج 9 ، ص154). ثم قال:

"وقال ابن الأعرابي: النافجة يأخذه الرجل من الحلوان إذا زوج ابنته. فنهى الله تعالى عن ذلك، وأمر بدفع الحق إلى أهله. وهذا قول الكلبي وأبي صالح واختيار الفراء وابن قتيبة"(الفخر الرازي: 2004م، ، ج 9 ، ص154). ثم قال:

"القول الثاني: إن الخطاب للأزواج أمروا بإيتاء النساء مهورهن، وهذا قول علقمة والنخعي وقتادة، واختيار الزجاج قال: لأنه لا ذكر للأولياء ههنا، وما قبل هذا خطاب للناكحين وهم الأزواج" (الفخر الرازي: 2004م، ، ج 9 ، ص154). ثم قال: "المسألة الثانية: قال القفال رحمه الله: يحتمل أن يكون المراد من الإيتاء: المناولة" (الفخر الرازي: 2004م، ، ج 9 ، ص154).

2 . النسب إلى المؤلف.

في نقله لكثير من المسائل النحوية واللغوية وما يتعلق باللفظة من حيث دلالتها، أو اشتقاقها، أومن حيث اللغات. فقد نقل الرازي من عدة مصادر ذكرها مع مؤلفيها حين تدعو الحاجة إلى ذلك خصوصا في موضع النقد أو الاستدراك ومنها تفسير (البسيط) للواحدي و(المفصل) للزمخشري ومن ذلك :

ما جاء في قوله: { وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا فَلاَ تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيماً } [الإسراء :23] . قال الرازي :"قال أهل اللغة: تقدير الآية (وقضى ربك ألا تعبدوا إلا الله وأن تحسنوا)، أو يقال: (وقضى ألا تعبدوا إلا إياه وأحسنوا بالوالدين إحساناً) ، قال صاحب (الكشاف): ولا يجوز أن تتعلق الباء في "وَبِالْوالِدَيْنِ " بالإحسان؛ لأن المصدر لا تتقدم عليه صلته، ثم لم يذكر دليلاً على أن المصدر لا يجوز أن تتقدم عليه صلته وقال الواحدي في (البسيط): الباء في "وَبِالْوالِدَيْنِ " من صلة الإحسان وقدمت عليه كما تقول: (بزيد فامرر) وهذا المثال الذي ذكره الواحدي غير مطابق؛ لأن المطلوب تقديم صلة المصدر عليه والمثال المذكور ليس كذلك"(الفخر الرازي: 2004م، ، ج 20 ، ص152).

ومن ذلك أيضا ما نقله عن الزمخشري في (حد الكلمة)، قال الرازي :" في (حد الكلمة) قال الزمخشري في أول (المفصل): الكلمة: هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع. وهذا التعريف ليس بجيد؛ لأن (صيغة الماضي) كلمة مع أنها لا تدل على معنى مفرد بالوضع فهذا التعريف غلط لأنها دالة على أمرين:(حدث وزمان) وكذا القول في أسماء الأفعال كقولنا: صه ومه..." (الفخر الرازي: 2004م، ، ج 1 ، ص32).

ومنه أيضا قال الرازي :" وقد يتفق في بعض الألفاظ كونه مناسبا لمعناه مثل تسميتهم القطا بهذا الاسم لأن هذا اللفظ يشبه صوته وكذا القول في اللقلق وأيضا وضعوا لفظ (الخضم) لأكل الرطب نحو: البطيخ والقثاء ولفظ (القضم) لأكل اليابس نحو: (قضمت الدابة شعيرها) لأن حرف الخاء يشبه صوت أكل الشيء الرطب، وحرف القاف يشبه صوت أكل الشيء اليابس ولهذا الباب أمثلة كثيرة ذكرها ابن جني في الخصائص" (الفخر الرازي: 2004م، ، ج 1، ص34).

وقال الرازي :"المسألة الثانية نقل ابن جني في (المحتسب) عن أبي حيوة أنه قرأ (تَدْرُسُونَ) (بضم التاء ساكنة الدال مكسورة الراء) قال ابن جني: ينبغي أن يكون هذا منقولاً من (درس هو) أو (درس غيره)، وكذلك (قرأ وأقرأ) غيره، وأكثر العرب على (درس ودرس) وعليه جاء المصدر على التدريس" (الفخر الرازي: 2004م، ، ج 8، ص104).

3 . إبهام النسب.

كاستعماله لعبارات دالة على الإبهام مثل قوله:" قال بعض المفسرين...، وقال أهل اللغة...، وقيل...، وقال جماعة من الناس... وذكر أهل اللغة...، وقال أصحابنا "وهي كثيرة يمكن ذكر أمثلة منها فقط على وجوب الاستدلال، ومن ذلك: ما جاء في تفسير قوله تعالى:{ مُتَّكِئِينَ عَلَى فُرُشٍ بَطَائِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانٍ } [الرحمن: 54]

قال الرازي :"... قال أهل التفسير: قوله (بَطَائِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ) يدل على نهاية شرفها فإن ما تكون بطائنها من الإستبرق تكون ظهائرها خيراً منها، وكأن شيء لا يدركه البصر من سندس وهو: الديباج الرقيق الناعم. وفيه وجه آخر معنوي وهو أن أهل الدنيا يظهرون الزينة ولا يتمكنون من أن يجعلوا البطائن كالظهائر؛ لأن غرضهم إظهار الزينة والبطائن لا تظهر، وإذا انتفى السبب انتفى المسبب فلما لم يحصل في جعل البطائن من الديباج مقصودهم وهو الإظهار تركوه، وفي الآخرة الأمر مبني على الإكرام والتنعيم، فتكون البطائن كالظهائر فذكر البطائن" (الفخر الرازي: 2004م، ، ج 29 ، ص124).

وفي موضع آخر يقول الرازي :" { وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْناً وَاتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى }[البقرة: من الآية125]، قال أهل اللغة: أصله من (ثاب يثوب مثابة وثوباً) إذا رجع؛ يقال: (ثاب الماء) إذا رجع إلى النهر بعد انقطاعه، وثاب إلى فلان عقله؛ أي رجع وتفرق عنه الناس. ثم ثابوا؛ أي عادوا مجتمعين. والثواب من هذا أخذ كأن ما أخرجه من مال أو غيره فقد رجع إليه، والمثاب من البئر مجتمع الماء في أسفلها. قال القفال: قيل: إن (مثاباً ومثابة) لغتان مثل: (مقام ومقامة)، وهو قول الفراء والزجاج، وقيل: الهاء إنما دخلت في (مثابة) مبالغة كما في قولهم: (نسابة وعلامة)، وأصل مثابة: مثوبة (مفعلة)" (الفخر الرازي: 2004م، ، ج 4 ، ص48).

فهذه بعض الإشارات التي استطعت إحصاءها بصورة مختصرة لطرق الفخر الرازي في توثيق المعلومات وما لوحظ هو كثرة النسب وتنوعه لأقوال العلماء، وهذا يدل على سعة اطلاع الرازي على أمهات الكتب والتفاسير من جهة، وعلى علمه الغزير من جهة أخرى.

ب . التوسع في المناقشة:

أكثر الرازي في تفسيره من أقوال العلماء والنحاة وسرد آرائهم مناقشا لها بطريقة علمية فيأخذ ما يراه صحيحا يخدم المعنى المستنبط من التركيب القرآني ويرد ما يراه خاطئا، وقد نال التوجيه الدلالي للكلمات أو التراكيب وتعدده حظا وافرا، ومن ذلك ما جاء في توسيع الدلالة في قوله تعالى:{ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ } [الحديد :2].

قال الرازي :"وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: ذكر المفسرون فيه وجهين. أحدهما: يحيي الأموات للبعث ويميت الأحياء في الدنيا. والثاني: قال الزجاج: يحيي النطف فيجعلها أشخاصاً عقلاء فاهمين ناطقين ويميت. وعندي فيه وجه ثالث: وهو أنه ليس المراد من تخصيص الإحياء والإماتة بزمان معين وبأشخاص معينين، بل معناه أنه هو القادر على خلق الحياة والموت كما قال في سورة الملك: { الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ }[الملك: 2] والمقصود منه كونه سبحانه هو المنفرد بإيجاد هاتين الماهيتين على الإطلاق لا يمنعه عنهما مانع ولا يرده عنهما راد، وحينئذ يدخل فيه الوجهان اللذان ذكرهما المفسرون" (الفخر الرازي: 2004م، ، ج 29 ، ص200).

وفي قوله تعالى:{ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً لِّمِيقَاتِنَا }[الأعراف:من الآية 155] ذكر الرازي تقدير النحويين والمعنى: واختار موسى من قومه سبعين رجلا على تقدير حذف كلمة (من) ووصل الفعل فنسب،كما أورد قول أبي علي:"والأصل في هذا الباب أن من الأفعال ما يتعدى إلى المفعول الثاني بحرف واحد، ثم يتسع فيحذف حرف الجر فيتعدى الفعل إلى المفعول الثاني من ذلك قولك: (اخترت من الرجال زيداً)، ثم يتسع فيقال: (اخترت الرجال زيداً). وقولك: (أستغفر الله من ذنبي)، و(أستغفر الله ذنبي). قال الشاعر:

أستَغفرُ الله ذنباً لستُ أُحصيهِ".

ثم رد هذه الأقوال وسماها تكلفات لا حاجة لها ؛ قال الرازي :"وعندي فيه وجه آخر وهو أن يكون التقدير:(واختار موسى قومه لميقاتنا) وأراد بقومه المعتبرين منهم إطلاقاً لاسم الجنس على ما هوالمقصود منهم وقوله: (سَبْعِينَ رَجُلاً) عطف بيان، وعلى هذا الوجه فلا حاجة إلى ما ذكروه من التكلفات " (الفخر الرازي: 2004م، ، ج14 ، ص15).

وناقش أيضا قول أهل اللغة في معنى (لم يطعمه) في قوله تعالى:{ فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي } [البقرة :249]. يقول:"... قال أهل اللغة (لَّمْ يَطْعَمْهُ): أي لم يذقه وهو من الطعم وهو يقع على الطعام والشراب هذا ما قاله أهل اللغة، وعندي إنما اختير هذا اللفظ لوجهين من الفائدة: أحدهما: أن الإنسان إذا عطش جداً ثم شرب الماء وأراد وصف ذلك الماء بالطيب واللذة قال: (إن هذا الماء كأنه الجلاب وكأنه عسل). فيصفه بالطعوم اللذيذة فقوله (وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ) معناه: أنه وإن بلغ به العطش إلى حيث يكون ذلك الماء في فمه كالموصوف بهذه الطعوم الطيبة، فإنه يجب عليه الاحتراز عنه وأن لا يشربه. والثاني: أن من جعل الماء في فمه وتمضمض به ثم أخرجه من الفم، فإنه يصدق عليه أنه ذاقه وطعمه، ولا يصدق عليه أنه شربه. فلو قال: (ومن لم يشربه فإنه مني)، كان المنع مقصوراً على الشرب. أما لما قال: (وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ) كان المنع حاصلاً في الشرب وفي المضمضة ومعلوم أن هذا التكليف أشق، وأن الممنوع من شرب الماء إذا تمضمض به وجد نوع خفة وراحة" "(الفخر الرازي: 2004م، ، ج6 ، ص162 ،163) .

ومن أهم خصائص مناقشاته أنه حينما يذكر اللفظة يكثر من الإحاطة بها شرحا وتحليلا من حيث أصلها اللغوي واشتقاقاتها، ومعانيها السياقية في الاستعمال اللغوي، أو القرآني، أو من حيث القراءة، أو الإعراب.

ج ـ الترجيـــح:

التنصيص على القول الراجح من أهم طرق الترجيح التي اعتمدها المفسرون(الحربي:1417هـ/1996م ،ج1، ص39)، وهذا ديدن الفخر الرازي في تفسيره، فقد كان من ثمار مناقشاته العلمية لآراء المفسرين واللغويين والنحويين والاستدلال على ما يرى بالأدلة العقلية أو النقلية، أو بأصول استعمالها عند العرب، أو بقاعدة لغوية أو نحوية، أو من خلال استقامة المعنى وتوسعه، أقول كان من ثمار ذلك جملة من

الترجيحات والاختيارات في مواطن كثيرة من تفسيره. فهو في أكثر معالجاته لآي الذكر الحكيم يرجح قولا أو رأيا لعالم على آخر، وغالبا ما يكون له رأي آخر ثالث أو خامس.

1 ـ الترجيح بالسياق القرآني.

أقر به واعتمده كثير من المفسرين ؛ يقول الزركشي:" ...الرابع : من الأمور التي تعين على المعنى عند الإشكال: دلالة السياق، فإنها ترشد إلى تبيين المجمل، والقطع بعدم احتمال المراد، وتخصيص العام" (الزركشي:1957م ، ج2 ، ص 200) ، وقد استعمله الرازي في فهم السياق العام للسورة باعتباره الإطار الموضوعي الذي تنتظم فيه المعاني القرآنية، و في الترجيح بين الأقوال حرصا منه على ضبط المعنى في آيات الذكر الحكيم، بل وصرح به مستعملا ألفاظا وعبارات، كقوله:" تعلق الآية .../ تأمل في مقدمة الآية وفي مؤخرتها .../...في نظم الآية/ ...في كيفية النظم أقوال/ في النظم .../ويدل السياق.../والراجح بحسب السياق.../والسياق يدل على ذلك.../ومعنى الآية العام...في كيفية اتصال هذه الآية بما قبلها... "

ومن ذلك ما قرره الرازي في ضبط معنى كلمة (الولي) في قوله تعالى:{ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ }[المائدة:55] حيث ذكر أن لها معنيان في اللغة وهما: الأول: بمعنى الناصر والمحب. والثاني: بمعنى المتصرف، ولهذا منهم من فسرها بالمعنى الثاني: أي المتصرف لكن الرازي رفض ذلك، وأقام الدلالة على أن المقصود هو المعنى الأول؛ أي: (الناصر والمحب).

يقول الرازي:"... أما الوجه الثاني فنقول: لم لا يجوز أن يكون المراد من لفظ(الولي) في هذه الآية الناصر والمحب، ونحن نقيم الدلالة على أن حمل لفظ الولي على هذا المعنى أولى من حمله على معنى المتصرف. ثم نجيب عما قالوه فنقول: الذي يدل على أن حمله على الناصر أولى وجوه:

الأول: أن اللائق بما قبل هذه الآية وبما بعدها ليس إلا هذا المعنى، أما ما قبل هذه لآية فلأنه تعالى قال:{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَتَّخِذُواْ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاء بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ }[المائدة: من الآية51]، وليس المراد: لا تتخذوا اليهود والنصارى أئمة متصرفين في أرواحكم وأموالكم؛ لأن بطلان هذاكالمعلوم بالضرورة، بل المراد لا تتخذوا اليهود والنصارى أحباباً وأنصاراً، ولا تخالطوهم ولا تعاضدوهم. ثم لما بالغ في النهي عن ذلك فقال: (إنما وليكم الله ورسوله والمؤمنون والموصوف)، والظاهر أن الولاية المأمور بها ههنا هي المنهي عنها فيما قبل، ولما كانت الولاية المنهي عنها فيما قبل هي الولاية بمعنى (النصرة). كانت الولاية المأمور بها هي الولاية بمعنى (النصرة)، وأما ما بعد هذه الآية فهي قوله :{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَتَّخِذُواْ الَّذِينَ اتَّخَذُواْ دِينَكُمْ هُزُواً وَلَعِباً مِّنَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارَ أَوْلِيَاء وَاتَّقُواْ اللّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ } [المائدة: 57]، فأعاد النهي عن اتخاذ اليهود والنصارى والكفار أولياء، ولا شك أن الولاية المنهي عنها هي الولاية بمعنى (النصرة)، فكذلك الولاية في قوله:(إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ)، يجب أن تكون هي بمعنى (النصرة)، وكل من أنصف وترك التعصب، وتأمل في مقدمة الآية، وفي مؤخرها قطع بأن

(الولي) في قوله: (إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ) ليس إلا بمعنى (الناصر والمحب) ، ولا يمكن أن يكون بمعنى (الإمام)؛ لأن ذلك يكون إلقاء كلام أجنبي فيما بين كلامين مسوقين لغرض واحد، وذلك يكون في غاية الركاكة والسقوط، ويجب تنزيه كلام الله تعالى عنه(الفخر الرازي: 2004م، ، ج 12 ، ص24).

ومن عنايته الفائقة بالتنظيم والترتيب في موضوع النص القرآني، والتفافه الكبير إلى سياق الكلام في ترجيح الوجوه، فقد ذكر اختلاف المفسرين (السمين الحلبي: (د.ت)ج2 ،ص / والفراء: (د.ت) ، ج1 ، ص149 459) في مسألة توجيه الخطاب لمن في قوله تعالى: (فلا تعضلوهن)، منهم من قال: أنه خطاب للأولياء ومنهم من قال: أنه خطاب للأزواج، وعلق على ذلك بقوله :" ...كان الكلام منتظماً، والترتيب مستقيماً. أما إذا جعلناه خطاباً للأولياء لم يحصل فيه مثل هذا الترتيب الحسن اللطيف" (الفخر الرازي: 2004م، ، ج 6 ، ص102).

ثم يوسع القول في بيان رجحان ما اختاره من أن الخطاب موجه للأزواج، وذلك بالنظر إلى السابق من السياق ثم إلى بناء الجملة ؛ ذلك أن الله تعالى "من أول آية الطلاق إلى هذا الموضع كان الخطاب كله مع الأزواج والبتة ما جرى للأولياء ذكر، فكان صرف هذا الخطاب إلى الأولياء على خلاف النظم، والثاني ما قبل هذه الآية خطاب مع الأزواج في كيفية معاملتهم مع النساء قبل انقضاء العدة فإذا جعلنا هذه الآية خطاباً لهم في كيفية معاملتهم مع النساء بعد انقضاء العدة، كان الكلام منتظماً والترتيب مستقيماً " (الفخر الرازي: 2004م، ، ج 6 ، ص102)

أما من حيث بناء جملة ففي قوله تعالى:{ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاء فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْاْ بَيْنَهُم بِالْمَعْرُوفِ }[البقرة:232] فهي " جملة واحدة مركبة من (شرط وجزاء)؛ فالشرط قوله: (وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاء فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ) ولا شك أن الشرط وهو قوله: (وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاء) خطاب مع الأزواج فوجب أن يكون الجزاء وهو قوله:(فَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ) خطاباً معهم أيضاً. إذ لو لم يكن كذلك لصار تقدير الآية: (إذا طلقتم النساء أيها الأزواج فلا تعضلوهن أيها الأولياء). وحينئذٍ لا يكون بين الشرط وبين الجزاء مناسبة أصلاً، وذلك يوجب تفكك نظم الكلام، وتنزيه كلام الله عن مثله واجب فهذا كلام قوي متين في تقرير هذا القول" (الفخر الرازي: 2004م، ، ج 6 ، ص102).

وجاء في الدر المصون :"... للأزواجِ، وفي{ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاء فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ } للأولياء. وقيل: الخطاب فيهما للأولياء وفيه بعد من حيث إن الطلاق لا يُنسب إليهم إلا بمجازٍ بعيد، وهو أَن جعل تَسببهم في الطلاق طلاقا. وقيل: الخطاب فيهما للأزواج ونُسب العضل إليهم؛ لأنهم كذلك كانوا يفعلون. يطلقون ويأبون أن تتزوج المرأة بعدَهم ظلما وقهرا" (السمين الحلبي: ج2، ص459).

وفي مسألة التقديم والتأخير في قوله تعالى:{ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجَا } [الكهف:1] نقل عن الواحدي قوله: أن جميع أهل اللغة والتفسير قالوا: في الآية تقديم وتأخير، والتقدير: أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا.

لكن الرازي رد على ذلك ووصفه بأنه كلام فاسد، قال الرازي مبينا :"... وأقول قد بينا ما يدل على فساد هذا الكلام لأنا بينا أن قوله: (وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجَا) يدل على كونه كاملاً في ذاته، وقوله: (قَيِّماً) يدل على كونه مكملاً لغيره، وكونه كاملاً في ذاته متقدم بالطبع على كونه مكملاً لغيره. فثبت بالبرهان العقلي أن الترتيب الصحيح هو الذي ذكره الله تعالى وهو قوله: (وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجَا قَيِّماً) فظهر أن ما ذكروه من التقديم والتأخير فاسد يمتنع العقل من الذهاب إليه" (الفخر الرازي: 2004م، ، ج 21 ، ص69).

وفي قوله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ آمِنُواْ بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقاً لِّمَا مَعَكُم مِّن قَبْلِ أَن نَّطْمِسَ وُجُوهاً فَنَرُدَّهَا عَلَى أَدْبَارِهَا أَوْ نَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعَنَّا أَصْحَابَ السَّبْتِ وَكَانَ أَمْرُ اللّهِ مَفْعُولاً } [النساء:47] يتساءل عن اجتماع أسلوبي خطاب المشافهة، وخطاب المغايبة في هذه الآية، وذكر أن من المفسرين من حمله على طريقة الالتفات، ومنهم من قال: أنه لغرض تنبيه أهل الكتاب، لكنه يرى وجها آخر للتعبير بأسلوب المغايبة، وهو متعلق بمعنى كلمة (اللعن) الذي هو: الطرد والإبعاد فناسب هذا التعبير.

حيث يقول:" قوله تعالى:(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ) خطاب مشافهة، وقوله: (أَوْ نَلْعَنَهُمْ) خطاب مغايبة فكيف يليق أحدهما بالآخر؟ الجواب: منهم من حمل ذلك على طريقة الالتفات كما في قوله تعالى:{ حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُواْ بِهَا جَاءتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ } [يونس: 22] ، ومنهم من قال هذا تنبيه على أن التهديد حاصل في غيرهم ممن يكذبون من أبناء جنسهم. وعندي فيه احتمال آخر وهو أن اللعن: هو الطرد والإبعاد، وذكر البعيد لا يكون إلا بالمغايبة فلما لعنهم ذكرهم بعبارة الغيبة" (الفخر الرازي: 2004م، ، ج 10 ، ص110).

2 ـ الترجيح بأسباب النزول.

استخدمه الرازي في مواطن كثيرة عند اختلاف المفسرين. من ذلك اختلافهم في المراد من قوله: (أنى شئتم) في قوله تعالى: {نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ وَقَدِّمُواْ لأَنفُسِكُمْ وَاتَّقُواْ اللّهَ وَاعْلَمُواْ أَنَّكُم مُّلاَقُوهُ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ}[البقرة :223] فمن تأويلاتهم :

. الأول : أنه يجوز للزوج أن يأتيها من قبلها في قبلها ومن دبرها في قبلها .

. الثاني: أن المعنى: أي وقت شئتم من أوقات الحل يعنى إذا لم تكن أجنبية، أو محرمة، أو صائمة، أو حائضاً.

. الثالث: أنه يجوز للرجل أن ينكحها قائمة، أو باركة، أو مضطجعة بعد أن يكون في الفرج.

. الرابع: قال ابن عباس: المعنى إن شاء عزل، وإن شاء لم يعزل وهو منقول عن سعيد بن المسيب.

. الخامس: متى شئتم من ليل أو نهار.

ثم يرجح بسبب النزول المعنى الأول فيقول:" والمشهور ما ذكرناه أنه يجوز للزوج أن يأتيها من قبلها في قبلها ومن دبرها في قبلها ... أن سبب نزول هذه الآية هو أن اليهود كانوا يقولون من أتى المرأة من دبرها في قبلها جاء الولد أحول فأنزل الله تعالى هذا لتكذيب قولهم فكان الأولى حمل اللفظ عليه وأما الأوقات فلا مدخل لها في هذا الباب لأن أنّى يكون بمعنى مَتَى ويكون بمعنى كَيْفَ وأما العزل وخلافه

فلا يدخل تحت أنّى لأن حال الجماع لا يختلف بذلك فلا وجه لحمل الكلام إلا على ما قلن" (الفخر الرازي: 2004م، ، ج 6 ، ص67 ، 68)

3 ـ الترجيح بالاستعمال العربي للفظ.

القرآن أفصح الكلام وقد أنزل بأفصح اللغات وأشهرها، ولذلك يجب أن يفسر القرآن ويحمل على أحسن المحامل وأفصح الوجوه، وعلى أن المعروف من كلام العرب والكثير استعماله على ألسنتهم الموثوق بعربيتهم فهو الفصيح. فإن تعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال، فكثرة الاستعمال هي المقدمة ، وقد نص على ذلك كله غير واحد من أئمة العربية(ابن جني: (د.ت) ج1، ص124 ،125).

ومن ذلك ما جاء في تحديد دلالة لفظة (المحيض) في قوله تعالى: { وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُواْ النِّسَاء فِي الْمَحِيضِ وَلاَ تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىَ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللّهُ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ } [البقرة : 222] حيث بين الرازي أصلها اللغوي الذي هو: (السيل)، وذكر أن كثيرا من المفسرين الأدباء فسرها على أنها بمعنى: الحيض. لكنه رفض ذلك لأن هذا البناء قد يجيء للموضع مثل (المبيت) و(المغيب) ، وقد يجيء أيضا بمعنى المصدر (حاضت محيضا) و(جاء مجيئا) ، وهو فسره على أن المراد بدلالتها في الآية هو (موضع الحيض) مستشهدا بقول العرب. يقول الرازي :" تقول العرب: (المعاش والمعيش) و(المغاب والمغيب) و(المسار والمسير). فثبت أن لفظ (المحيض) حقيقة في موضوع الحيض وهو أيضاً اسم لنفس الحيض، وإذا ثبت هذا فاعلم أن أكثر المفسرين من الأدباء زعموا أن المراد بـ (المحيض) ههنا: الحيض. وعندي أنه ليس كذلك إذ لو كان المراد بالمحيض ههنا الحيض لكان قوله:(فَاعْتَزِلُواْ النّسَاء فِي الْمَحِيضِ) معناه: فاعتزلوا النساء في الحيض. ويكون المراد: فاعتزلوا النساء في زمان الحيض. فيكون ظاهره مانعاً من الاستمتاع بها فيما فوق السرة ودون الركبة، ولما كان هذا المنع غير ثابت لزم القول بتطرق النسخ أو التخصيص إلى الآية، ومعلوم أن ذلك خلاف الأصل.أما إذا حملنا (المحيض) على (موضع الحيض) كان معنى الآية: فاعتزلوا النساء في موضع الحيض، ويكون المعنى: (فاعتزلوا موضع الحيض من النساء) وعلى هذا التقدير لا يتطرق إلى الآية نسخ ولا تخصيص ..." (الفخر الرازي: 2004م، ، ج 6 ، ص58). وقال السمين الحلبي في الدر المصون :"ويجوز أن يكون المحيض الأول مصدرا والثاني مكانا " (السمين الحلبي: ج2 ،ص 420) .

وتساءل الرازي . وهذا منهجه في كثير من مواطن تفسيره . عن سبب تكرار الفعل (فاذكروا) في قوله تعالى:{ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُواْ اللّهَ عِندَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّآلِّينَ } [البقرة:198] ، حيث بين أن هناك فرق دقيق في المعنى بين الفعلين من خلال سياق الآية ؛ فالذكر الأول (فَاذْكُرُواْ اللّهَ عِندَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ) ذكر باللسان، وأما الثاني (وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ) فهو ذكر بالقلب، واستدل على ذلك بالقرآن، وبكلام العرب.

يقول الرازي:"...وتقريره أن الذكر في كلام العرب ضربان: أحدهما: ذكر هو ضد النسيان. والثاني: الذكر بالقول. فما هو خلاف النسيان قوله:{ وَمَا أَنسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ } [الكهف:63]، وأما الذكر الذي هو القول فهو كقوله:{ فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُواْ اللّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْراً} [البقرة:200]، وقوله: { وَاذْكُرُواْ اللّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ}[البقرة:203]، فثبت أن (الذكر) وارد بالمعنيين. فالأول محمول على الذكر باللسان، والثاني على الذكر بالقلب، فإن بهما يحصل تمام العبودية " (الفخر الرازي: 2004م، ، ج 5 ، ص161 ، 162)

4 ـ الترجيح بالقراءات القرآنية.

يقف الفخر الرازي مدافعا عن القراء والقراءات ، ورافضا ما ذهب إليه النحاة من أن قراءة حمزة بالجر في قوله: (والأرحام) في قوله تعالى:{**وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ...**}[النساء:1] فاسدة ؛ لأن هذا يقتضي عطف المظهر على المضمر المجرور وذلك غير جائز، وبعدما ذكر حججهم في تعليل ما ذهبوا إليه (ينظر: الفخر الرازي: 2004م، ، ج 9، ص139 / وابن الأنباري: (د.ت) ج2 ،ص 463)، قال:"...أن هذه الوجوه ليست قوية في دفع الروايات الواردة في اللغات ، وذلك لأن حمزة أحد القراء السبعة والظاهر أنه لم يأت بهذه القراءة من عند نفسه بل رواها عن رسول الله ε ، وذلك يوجب القطع بصحة هذه اللغة ، والقياس يتضاءل عند السماع ؛ لاسيما بمثل هذه الأقيسة التي هي أوهن من بيت العنكبوت ، وأيضا فلهذه القراءة وجهان: أحدهما : أنها على تقدير تكرير الجار كأنه قيل تساءلون به وبالأرحام ، وثانيها أنه ورد ذلك في الشعر، وأنشد سيبويه في ذلك:

فَالْيَوْمَ قَدْ بِتَّ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

وأنشد أيضا :

تَعْلَقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفُنا وَمَا بَيْنَها وَالْكَعْبِ غوطٌ نفَانِف (القرطبي: ج 5 ،ص5)

والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون لإثبات هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين ، ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد، مع أنهما كانا من أكابر علماء السلف في علم القرآن ..." (الفخر الرازي: 2004م، ، ج 9 ، ص139، 140).

وواصل بعد ذلك تبسيط هذه المسألة بذكر أوجه القراءة بالنصب وبالرفع ، وما يترتب على ذلك من تقديرات ، فذكر أن قراءة النصب لها وجهان: الأول: وهو اختيار أبو علي الفارسي وعلي بن عيسى أنه عطف على موضع الجار والمجرور ،كقوله:

فَلَسْنَا بِالْجِبالِ وَلاَ الْحَدِيدَا

والثاني: وهو قول أكثر المفسرين، أن التقدير: واتقوا الأرحام أن تقطعوها؛ أي أن (الأرحام) معطوفة على لفظ الجلالة (الله) والمعنى: اتقوا الله واتقوا الأرحام أي اتقوا حق الأرحام فصلوها ولا تقطعوها، ويجوز أيضا أن يكون منصوبا على الإغراء وهو قول الواحدي أي: والأرحام فاحفظوها وصلوها ، كقولك: الأسد الأسد (الشوكاني: ج1 ص626).

أما القراءة بالرفع ، فأورد قول الزمخشري:"الرفع على أنه مبتدأ خبره محذوف ، كأنه قيل: والأرحام كذلك على معنى: والأرحام مما يتقى ، أو: والأرحام مما يتساءل به"(الفخر الرازي: 2004م، ، ج 9 ، ص139، 140/ والزمخشري:1367هـ ، ج1 ، ص 324) .

وما يقوي موقف الرازي ما قاله القرطبي :"... قلت : هذا ما وقفت عليه من القول لعلماء اللسان في منع قراءة والأرحام بالخفض ، واختاره ابن عطية ، ورده الإمام أبو النصر عبد الرحمن بن عبد الكريم القشيري ، واختار العطف ، فقال: ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين؛ لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي ε تواترا يعرفه أهل الصنعة ، وإذا ثبت شيء عن النبي ε التي قرأ بها فمن رد ذلك ، فقد رد عن النبي ε ، واستقبح ما قرأ به ، وهذا مقام محذور ، ولا يقلد فيه أئمة اللغة والنحو؛ فإن العربية تتلقى من النبي ε ، ولا يشك أحد في فصاحته ..." (ابن جني: (د.ت)ج1، ص 285).

ويكثر الرازي من ذكر أنواع القراءات التي وردت عن القراء، ويناقشها مبينا مختلف المعاني التي تكون وراء كل قراءة ثم يختار المشهورة والصحيحة منها والتي هي أقرب إلى منى الآية. فمن أمثلة الترجيح بالقراءة وهي كثيرة نذكر:

ما جاء في قراءة لفظة (الصابئين) في قوله تعالى: { إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ }[البقرة:62] بالهمز وبدونه والمعنى المستفاد في كل حالة لكنه رجح القراء ة بالهمز لسببيهما:

. أنها القراءة المشهورة والأكثرون بها.

. أنها الأقرب إلى المعنى وهو: الخارج من دين إلى دين.

يقول الرازي :"...والقراءة المعروفة الصابئين والصابئون بالهمزة فيهما حيث كانا، وعن نافع وشيبة والزهري (والصابين) بياء ساكنة من غير همز، (والصابون) بباء مضمومة وحذف الهمزة، وعن العمري يجعل الهمزة فيهما، وعن أبي جعفر بياءين خالصتين فهما بدل الهمزة؛ فأما ترك الهمزة فيحتمل وجهين. أحدهما: أن يكون من (صبا يصبو) إذا مال إلى الشيء فأحبه. والآخر: قلب الهمزة فنقول: الصابيين والصابيون. والاختيار الهمز لأنه قراءة الأكثر وإلى معنى التفسير أقرب لأن أهل العلم قالوا: هو الخارج من دين إلى دين " (الفخر الرازي: 2004م، ، ج 3، ص101).

ومن ذلك أيضا قراءة لفظة (كلمة) في قوله تعالى:{ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِباً }[الكهف:من الآية5] بالنصب على التمييز أو بالرفع على الفاعلية ورجح الرازي قول النحويين بالنصب بسبب أن: النصب أقوى وأبلغ، وفيه معنى التعجب.

يقول الرازي :" ... قرئ (كَبُرَتْ كَلِمَة ً) بالنصب على التمييز وبالرفع على الفاعلية. قال الواحدي: ومعنى التمييز أنك إذا قلت: (كبرت المقالة، أو الكلمة) جاز أن يتوهم أنها: كبرت كذباً أو جهلاً أو افتراء، فلما قلت: (كلمة) ميزتها من محتملاتها فانتصبت على التمييز، والتقدير: كبرت الكلمة كلمة. فحصل فيه

الإضمار.أما من رفع فلم يضمر شيئاً كما تقول: (عظم فلان). فلذلك قال النحويون: والنصب أقوى وأبلغ وفيه معنى التعجبكأنه قيل: (ما أكبرها كلمة!) " (الفخر الرازي: 2004م، ، ج 21 ، ص72،71)

5 ـ الترجيح بالإعراب.

وهذا النوع كثير الورود في تفسيره حيث يذكر جميع الأوجه الإعرابية مرجحا في الغالب ما يخدم المعنى وسأذكر نماذج فقط، من ذلك :

أنه رجع مذهب البصريين في جواز النصب على المدح في كلمة (والمقيمين) في قوله تعالى: { لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ أُوْلَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْراً عَظِيماً }[النساء: 162] يقول الفخر الرازي:" الثاني: وهو قول البصريين: أنه نصب على المدح لبيان فضل الصلاة قالوا: إذا قلت: (مررت بزيد الكريم). فلك أن تجر (الكريم) لكونه صفة لزيد، ولك أن تنصبه على تقدير: أعني. وإن شئت رفعت على تقدير: (هو الكريم). وعلى هذا يقال: (جاءني قومك المطعمين في المحل، والمغيثون في الشدائد)، والتقدير: جاءني قومك أعني المطعمين في المحل، وهم المغيثون في الشدائد. فكذا ههنا تقدير الآية: (أعني المقيمين الصلاة، وهم المؤتون الزكاة)" (الفخر الرازي: 2004م، ، ج 11 ، ص89)

وذكر الرازي اختلاف النحويين في{ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ }في قوله: { وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا جَزَاء بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ } [المائدة:38]، مستعرضا لأقوالهم وتقديرات ثم رجح قول الزجاج بالرفع يقول الرازي:"المسألة الأولى: اختلف النحويون في الرفع في قوله: { وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ } على وجوه: الأول: وهو قول سيبويه والأخفش أن قوله: { وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ }مرفوعان بالابتداء والخبر محذوف والتقدير: فيما يتلى عليكم السارق والسارقة أي حكمهما كذا". ثم قال: وقرأ عيسى بن عمر {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ } بالنصب ... والاختيار عند سيبويه النصب في هذا. قال: لأن قول القائل: (زيداً فاضربه). أحسن من قولك: (زيد فاضربه). وأيضا: لا يجوز أن يكون (فاقطعوا) خبر المبتدأ؛ لأن خبر المبتدأ لا يدخل عليه الفاء". ثم قال:

"والقول الثاني: وهو اختيار الفراء أن الرفع أولى من النصب لأن (الألف واللام) في قولـه: {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ } يقومان مقام (الذي) فصار التقدير: الذي سرق فاقطعوا يده، وعلى هذا التقدير حسن إدخال حرف الفاء على الخبر؛ لأنه صار جزاء. وأيضاً النصب إنما يحسن إذا أردت سارقاً بعينه أو سارقة بعينها، فأما إذا أردت توجيه هذا الجزاء على كل من أتى بهذا الفعل فالرفع أولى، وهذا القول اختاره الزجاج وهو المعتمد" (الفخر الرازي: 2004م، ، ج 11 ، ص191)

خاتمة

يمتلك الفخر الرازي منهجا علميا موضوعيا يتسم بعمق الفكرة والحس اللغوي الرفيع وهذا ما تبين من خلال النقاط التالية:

. يذكر الفخر الرازي الخلاف أثناء مسألة ما، فيذكر الأقوال وأوجه الاختلاف، ويلتزم بعزو كل قول إلى قائله.

. لم يكن الرازي مجرد ناقل من تلك المصادر لمختلف الأقوال والآراء بل محللا ومعالجا لها، ويتوسع في أدلة كل فريق، يناقشها ويستطرد في المناقشة، ويعامل كل فريق بالقسط، وذلك بإيراد أدلتهم، والاستشهاد عليها. وفي أحيان أخرى مؤسسا لبعض المفاهيم فيما يتعلق الظواهر اللغوية.

. أما قواعد الترجيح عنده فإنه يرجح كثيرا بالسياق، ويرجح بظاهر الآية، وبأسباب النزول، وبالقراءات، وبالإعراب. وغيرها التي اعتمدها حتى يعطي التخريجات النحوية الصحيحة، وكذا المسائل اللغوية خصوصا والأمر يتعلق بفهم معاني القرآن.

إن التفسير الكبير بالإضافة لكونه تفسيرا للقرآن العظيم يزخر بقضايا ومسائل تتعلق بمستويات البنية اللغوية لنظام العربية: الصرفية والصوتية والنحوية والدلالية والبلاغية يحتاج إلى دراسات وجهود الباحثين للاستفادة مما حواه من معرفة علمية متخصصة.

قائمة المصادر والمراجع.

1 ـ ابن جني (أبو الفتح عثمان ، ت392هـ). **الخصائص**. تحقيق: محمد علي النجار. عالم الكتب، الطبعة الثانية؛ بيروت، (د. ت)

2 ـ حسين بن علي بن حسين الحربي ، **قواعد الترجيح عند المفسرين**، ط1، دار القاسم ، الرياض:1417هـ/1996م ،ج1

3 ـ الزركشي (أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله . ت794هـ). **البرهان في علوم القرآن** . تحقيق: د. محمد أبو الفضل . الطبعة الأولى، دار المعرفة ، بيروت:1957م ،

4 ـ الزمخشري (القاسم جار الله محمود بن عمر،ت538هـ) . **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** . مطبعة البابي الحلبي ، (د.ط) ؛ مصر:1367هـ

5 ـ السمين الحلبي ، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، تح :أحمد محمد الخراط ،(د .ط) ، دار القلم ، دمشق د.ت ،ج2

6 ـ الصفدي (صلاح الدين،ت764هـ) ، **الوافي بالوفيات** . طبعة دمشق ، (د.ط)، سوريا: 1956م .

7 . الفخر الرازي (فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي ، ت606هـ) . **التفسير الكبير**. ت: هاني الحاج وعماد زكي البارودي . المكتبة التوفيقية ، (د.ط) ، مصر: 2003م الأجزاء من 1 إلى 32

8 . الفراء (أبو زكرياء يحي بن زياد207هـ). **معاني القرآن** . تحقيق: محمد علي نجار وآخرون، (د.ط) ، دار المصرية ، مصر: (د.ت